



بسم الله الرحمن الرحيم
هموم مصرية
Egyptian worries
الدين الخارجي المصري
يرتفع بنسبة 21% خلال عام واحد



لن تردنا الأحكام العشوائية الجائرة عن الوفاء بأمانتنا

حكم انتقامي جديد بالمؤبد ، أصدرته الأحد 11 يوليو 2021م محكمة النقض المصرية (أعلى درجات التقاضي في مصر) على فضيلة المرشد العام للجماعة د. محمد بديع وتسعة آخرين من قيادات الجماعة بتهمة "اقتحام الحدود الشرقية" إبان ثورة يناير عام 2011 م ، وهي تهمة لا تستند على أدلة كغيرها من التهم التي توالى بحق فضيلة المرشد العام (78عاما) ، وقيادات وأفراد الجماعة. ويرفع هذا الحكم الجائر مجموع الأحكام النهائية بحق المرشد العام إلي 200 عام بالسجن، وينتظر أحكاما نهائية ب85عاما أخرى!

إننا اليوم لا نحزن - فقط - علي ضحايا النظام الظالم، وإنما نحزن أيضا على تغييب العدالة بكل معانيها على يد من أفسموا علي احترامها وتحقيقها، وعبر قضاء تحوّل إلي سيف طائش في يد النظام، فبات ينطق بالأحكام التي تملئ عليه، انتقاما من أبناء مصر الأبرياء.

وإن جماعة "الإخوان المسلمون" التي تدين بكل قوة هذه الأحكام الانتقامية المتتالية، تحمّل كل الصامتين عن تلك الانتهاكات المسؤولية كاملة أمام الله سبحانه وتعالى، ثم أمام التاريخ. وتؤكد الجماعة في الوقت نفسه أنها لن تتوقف عن بذل أقصى جهودها مع كل شرفاء الوطن، لتحقيق العدالة على أرض مصر.

كما تؤكد الجماعة - ما أكدته مرارا - أن تلك الأحكام والانتهاكات لحقوق قادتها وأبنائها وكل الأحرار خلف القضبان، لن ترهبها ولن توقفها عن المضي قدما في طريق الدعوة إلي الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ودون وجل أو تردد.

والله أكبر والله الحمد

جماعة " الإخوان المسلمون"

الإثنين 2 ذو الحجة 1442 هـ - 12 يوليو 2021م

الدين الخارجي المصري يرتفع بنسبة 21% خلال عام واحد

القاهرة - أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع الدين الخارجي للبلاد خلال الربع الأول من العام الجاري، ليلعب 134.8 مليار دولار بنهاية مارس/آذار 2021، بالمقارنة مع 129.1 مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول 2020، بزيادة قدرها 5.64 مليار دولار، أي بنسبة 4.37%.

بهذا الارتفاع، بلغ معدل الزيادة في ديون مصر الخارجية خلال عام نحو 21%، بعد أن كانت قد بلغت 123.5 مليار دولار في مارس/آذار 2020.

تفاصيل الزيادة

بيانات البنك المركزي المصري، حسب صحف محلية، أوضحت أن الديون طويلة الأجل شكلت نحو 90% من إجمالي الدين الخارجي لتصل إلى نحو 121.2 مليار دولار بنهاية مارس/آذار الماضي، في حين وصلت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى ما يقرب من 10% من إجمالي الدين بقيمة 13.3 مليار دولار.

البيان أوضح أيضا ارتفاع الدين الخارجي للحكومة إلى نحو 80 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2021 مقابل نحو 77 مليار دولار في نهاية الربع الأخير من عام 2020 بارتفاع نحو 3 مليارات دولار.

وبالنسبة للبنوك المصرية، أشار البيان إلى انخفاض هامشي للدين الخارجي للبنك المركزي بنحو 450 مليون دولار ليصل إلى نحو 25.8 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2021 مقارنة بالربع الأخير من 2020، بينما زادت الديون الخارجية للبنوك إلى نحو 13.8 مليار دولار بزيادة نحو 1.6 مليار دولار، وزادت ديون القطاعات الأخرى إلى نحو 14.8 مليار دولار بارتفاع نحو مليار دولار.

10 سنوات من تصاعد الدين

ومنذ انطلاق ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 وحتى اليوم، شهد الدين الخارجي المصري تصاعدا واضحا خلال 10 سنوات، لكن وتيرة هذا التصاعد زادت بشدة مع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي لسدة الحكم.

وطبقا للبيانات الدورية للبنك المركزي المصري بلغت قيمة الدين الخارجي لمصر نهاية حكم مبارك في ديسمبر/كانون الأول 2010 34.9 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 34.3 مليار دولار خلال فترة حكم المجلس العسكري من 11 فبراير/شباط 2011 وحتى نهاية يونيو/حزيران 2012.

وشهدت فترة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي ارتفاع قيمة الدين الخارجي إلى 43.2 مليار دولار، في العام المالي 2012-2013، وزادت في فترة حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور، التي امتدت للعام المالي 2013-2014، إلى 46 مليار دولار. ومع تسلم عبد الفتاح السيسي السلطة، بدءا من يونيو/حزيران 2014، توسعت مصر بشكل كبير في الاقتراض، ليصل حجم الدين الخارجي إلى 134.8، حسب البيان الأخير، مما يعني وصول الزيادة، خلال فترة حكمه، إلى ما يقرب من 3 أضعاف الدين الخارجي قبل وصوله للسلطة

البرلمان المصري يقرّ قانونا لفصل "الموظف الإرهابي"

القاهرة - وافق مجلس النواب المصري الاثنين 12 يوليو 2021 بشكل نهائي على مشروع قانون يستهدف فصل موظفي الجهاز الإداري للدولة الذين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وما يوصف بـ"التنظيمات الإرهابية".

واعتبرت وكالة رويترز للأنباء في تغطيتها للخبر أن هذا التطور لا يبتعد عن حملة أمنية موسعة استهدفت المعارضين السياسيين سواء من الإسلاميين أو الليبراليين، أشرف عليها الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي منذ قاد عملية إطاحة الجيش في يوليو/تموز 2013 بالرئيس محمد مرسي الذي كان ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين.

قرائن جديدة

وبموجب الموافقة البرلمانية، تم تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1973 الخاصة بالفصل من دون الطريق التأديبي، ليصبح من حق الجهات الحكومية فصل الموظف إذا قامت بشأنه قرائن جديدة تمس الأمن القومي للبلاد وسلامتها.

وبينت المادة الثانية من التشريع الجديد الحالات التي يجوز فيها فصل الموظف بغير الطريق التأديبي، وهي الإضرار الجسيم بالمصالح الاقتصادية للدولة وفقدان الثقة والاعتبار وفقدان الصلاحية لشغل الوظيفة.

كذلك تضمنت الحالات المسببة لفصل الموظف وجود قرائن جدية على ما يمس الأمن القومي للبلاد وسلامتها، "ويعد إدراج العامل على قائمة الإرهابيين وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين قرينة جدية" وفق نص القانون الجديد.

وبحسب التشريع الجديد، ففي حال توافر سبب أو أكثر من أسباب الفصل يتم إيقاف العامل بقوة القانون عن العمل لمدة لا تزيد على 6 أشهر أو لحين صدور قرار الفصل، أيهما أقرب، مع وقف صرف نصف أجره طوال فترة الوقف عن العمل.

والقانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، يعطي للحكومة أحقية فصل الموظف المنتمي لكيان إرهابي، لكن يبدو أن التشريع الجديد أكثر مباشرة وحسماً في تلك المسألة، حيث تنص المادة السابعة من قانون الكيانات الإرهابية على أن "الشخص المدرج في قوائم الإرهاب يعد فاقداً لشرط حسن السمعة والسيارة اللازم لتولي الوظائف والمناصب العامة أو النيابة".

وتنص المادة 14 من الدستور المصري على أن الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ومن دون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

ويصل عدد الموظفين الحكوميين في مصر لأكثر من 5 ملايين ونصف المليون موظف، تبلغ قيمة رواتبهم أكثر من 300 مليار جنيه سنوياً وفق تصريحات حكومية، علماً بأن وزارة التخطيط أعلنت في سبتمبر/أيلول الماضي، عن وقف التعيينات في الجهاز الإداري للدولة، إلا باستثناء من رئيس الجمهورية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، أعلن وزير التربية والتعليم، طارق شوقي، فصل ألف و70 معلماً بسبب انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين ووقوع أحكام قضائية عليهم، علماً بأن عدد المعلمين في مصر يبلغ نحو مليون ونصف المليون معلم.

وفي يونيو/حزيران الماضي، عقب حوادث متتالية للقطارات، تحدث وزير النقل كامل الوزير -وهو ضابط كبير سابق بالجيش- عن استبعاد جميع عناصر جماعة الإخوان المسلمين من الوظائف الحرجة والخطيرة داخل قطاعات الوزارة، الذين يبلغ عددهم 268 إخوانياً، خلال الفترة القادمة، بدعوى أنهم من أسباب الحوادث وهو ما أثار موجة من النقد والسخرية على مواقع التواصل.

المصدر: الجزيرة

حفظ الله مصر وأهلها من كل سوء